

دعوى

القرار رقم (VJ-2021-1069)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-2020-32823)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في محافظة جدة

المفاتيح:

غرامة الضبط الميداني - التأخر في التسجيل - غياب المدعي - عدم قبول الدعوى
شكل لفواث المدة النظامية

الملخص:

مطالبة المدعي إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة الضبط الميداني الناتجة عن التأخر في التسجيل - دلت النصوص النظامية على أنه يجب على المدعي تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية - ثبت للدائرة اعتراف المدعي بعد انتهاء المدة النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الدعوى شكل لفواث المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٦) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠ هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
في يوم الأحد بتاريخ ٢٠/٠٦/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنسابة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٤٥٠) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٤٧٤) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ

وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم المشار إليه أعلاه وتاريخ ١٠/١٠/٢١٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ...، هوية وطنية رقم (...) أصلة عن نفسه تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافها على قرار المدعي عليها بشأن فرض غرامة التأخر في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة بمبلغ وقدرة (١٠,٠٠٠) ريال، ويطالع بإلغاء الغرامة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجاب بالآتي: «أن المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على ما يلي: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثالثين يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عد نهائي غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى» وحيث أن الإشعار بفرض (الغرامة/إلغاء التلقائي) صدر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٠، وتاريخ التظلم لدى الأمانة هو ٢٠٢٠/١٢/٢٦ م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثالثين يوماً، وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضحي القرار الطعين متضمناً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه»، وختم ممثل المدعي عليها مذكوريه بطلب عدم قبول الدعوى شكلاً.

في يوم الأحد بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣٠، افتتحت الجلسة الأولى للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي وبالمناداة على أطراف الدعوى وحضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً عن بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٤٤١هـ والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، عن المدعي عليها. ولم يحضر المدعي أو من يمثله، على الرغم من تبليغها بموعد الجلسة نظاماً، وبناء عليه قررت الدائرة بالإجماع شطب الدعوى، وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وفي تاريخ ٢١/٥/٢٠٢١م، تقدم المدعي بطلب السير في الدعوى.

وفي يوم الأحد بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٠، افتتحت الجلسة الثانية، للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، للنظر في الدعوى المرفوعة من ... ضد المدعي عليها، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعي أصلة عن نفسه بموجب هوية وطنية رقم (...), وحضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٥/١٩هـ والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، افتتحت الجلسة بسؤال المدعي عن دعواه أجاب وفقاً لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة لجان الضريبة والتمسك بما ورد فيها واضاف بأنه قد قام بسداد مبلغ الضريبة وتقديم بطلب الاعفاء من الغرامات بموجب مبادرة الاعفاء من الغرامات بسبب آثار جائحة كورونا الا انه تفاجىء بعدم اعفائيه من غرامة التأخر بالتسجيل محل الدعوى وهذا هوا السبب في التأخر في قيد الدعوى. وسؤال ممثل المدعي عليها عن رده أجاب بالتمسك بما جاء في مذكرة الرد المقدمة للأمانة العامة لجان الضريبية،

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٩هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، ولما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار المدعي عليها بشأن فرض غرامة التأذر في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، واستناداً لما نصت عليه المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ العلم به، وإلا بعد نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»، وحيث ثبت للدائرة بأن المدعي تقدم بالدعوى أمام الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٢٠م، وتبلغ بإشعار الغرامة بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٢١م، عليه فإن الدعوى تم تقديمها بعد فوات المدة النظامية، الأمر الذي يتعين معه عدم سماع الدعوى.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم سماع الدعوى، لمخالفة المدعي لأحكام المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثون يوماً أخرى حسبما تراه. ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة أيام يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصلَ الله وسلامَ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.